الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
19 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد بارك إن – كوك . . . . . (جمهورية كوريا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-54312 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠ صباحا.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد هيلر** (المكسيك): تكلم نيابة عن مجموعة ريو فقال إن المجموعة هي آلية للحوار والتشاور والتعاون على الصعيد السياسي وتسعى إلى تشجيع القيم الديمقراطية والتنمية الإقليمية في إطار تعددية الأطراف والقانون الدولي. وذكر أن المجموعة، لهذا، تعتبر أن من الأمور الجوهرية إعطاء منظور إقليمي للمسائل التي تدرسها اللجنة.

٢ - وذكر أن البلدان الأعضاء تعلق أهمية كبيرة على الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٦٣ لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية وتنفيذ الولايات المعطاة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوثيقة الختامية. وأضاف أنه ينبغي للفريق العامل، بعد التشاور مع رئيسي اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إعداد توصيات تقدم إلى الجمعية العامة بشأن سبل علاج الثغرات الخطيرة في النظام الاقتصادي والمالي الدولي وتخفيف آثار الأزمة على التنمية، وذلك بوسائل منها تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وقال إنه ينبغي للجمعية العامة أن تحيط علما بتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز آلية متابعة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة حيث إنهما يقدمان نظرة متوازنة للمواقف المختلفة بشأن التمويل من أجل التنمية. وذكر أن الأمم المتحدة في موقع ممتاز يتيح لها أن تشارك في مختلف عمليات الإصلاح، وأنه ينبغي للجنة الثانية أن تسهم إسهاما جوهريا في الحوار الرفيع المستوى بشأن التنمية الذي سيجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ والذي سيذكي المناقشات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. وقال إنه سيكون من المهم في هذا الصدد النظر في الولايات الواردة بالوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وأضاف أن زيادة التمويل المقدم للتنمية ينبغي أن ينظر إليه كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر في هذا الصدد أنه ينبغي مناقشة المسألة خلال الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٤ - وقال إن التجارة والاستثمار أداتان أساسيتان للتنمية. وذكر أن المجموعة يقلقها الأثر المحتمل على البلدان الأعضاء بها لعودة ظهور الحمائية استجابة للأزمة العالمية الراهنة، وخاصة التدابير التي يمكن أن يكو ن لها أثر سلبي على جهودها لمواجهة الآثار السلبية للأزمة وتأخير الانتعاش فيها. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ خطوات تكفل عدم نقل التكاليف الناشئة عن الأزمة الاقتصادية والمالية، التي بدأت في العالم الصناعي، إلى البلدان النامية، وخاصة البلدان الأشد ضعفا بينها. وذكر في هذا السياق أن المجموعة تؤكد من جديد الحق المشروع للبلدان النامية في وجود آليات للحماية تحمي الإنتاج الوطني من التهديدات الخطيرة أو الأضرار التي يمكن أن يتعرض لها، وذلك اتساقا مع الأحكام ذات الصلة من أحكام منظمة التجارة العالمية.

٥ - وقال إنه ينبغي الوصول بمفاوضات جولة الدوحة إلى نتيجة مرضية تشدد على البُعد التنموي. وذكر أن ممارسات تشويه التجارة ينبغي القضاء عليها تماما، وأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، إنهاء الدعم المقدم للصادرات الزراعية. وذكر أن اللجنة ستقوم بدراسة تقرير الأمين العام بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة

للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وأضاف أن المجموعة قلقة غاية القلق للآثار السلبية لهذه التدابير، وخاصة في البلدان الأعضاء بها، وذلك في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الراهنة، وكذلك للأثر السلبي لهذه التدابير على التعاون الدولي وعلى إيجاد نظام للتجارة الحرة المتعددة الأطراف يتسم بالعدالة وعدم التمييز. وقال إنه ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لمنع استخدام هذه التدابير ضد البلدان النامية.

٦ - وسلم بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، وكرر الإعراب عن قلق المجموعة فيما يتعلق بالإنفاق العسكري العالمي الذي يمكن إعادة توجيه جزء كبير منه إلى الجهود الدولية المبذولة لتجيع التنمية والقضاء على الفقر.

٧ - وقال إن مسألة البلدان المتوسطة الدخل تمثل شاغلا خاصا لمجموعة ريو لأن هذه البلدان لها احتياجات خاصة تقتضي مواصلة تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي من أجل تثبيت المكاسب التي حققتها في مجال التنمية وتجنب النكسات. وذكر أن المجموعة في هذا الصدد ترحب بتقرير الأمين العام بشأن التعاون في مجال التنمية مع البلدان المتوسطة الدخل الموضوع على جدول أعمال اللجنة. وأضاف أن المجموعة تناشد المجتمع الدولي أن يوجه العناية إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بالمنطقة.

٨ - وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون تعاونا مكملا وليس أبدا بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب أو معفيا للبلدان المانحة من مسؤوليتها والتزاماتها نحو البلدان النامية. على أنه أضاف أن هذا التعاون قد ثبت أنه أداة فعالة في الجهود الإنمائية الدولية وأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والذي سيعقد في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ينبغي أن تحتل مكانا بارزا خلال الدورة الحالية للجنة. وقال إن المفهوم لدى المجموعة هو أن المؤتمر سيدرس التغيرات التي حدثت والتقدم الذي تحقق خلال الثلاثين عاما الماضية وأنه ستجرى، خلال عملية التحضير للمؤتمر، مناقشات بشأن المسائل التي تهم الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يعكس أهمية الجهود الدولية المبذولة لدعم التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد سلطت المجموعة الضوء على أهمية الدور الذي يقوم به التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٩ - وفيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي، ذكر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم على وجه السرعة باعتماد تدابير شاملة ومنسقة على صعيد تعدد الأطراف والصعيد الإقليمي للتغلب على أزمة الغذاء وتخفيف آثارها على أشد الناس ضعفا، وذلك في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ تدابير حاسمة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، مع تجنب المضاربة وتقلب الأسعار في أسواق المواد الغذائية وضمان فرصة الحصول على الغذاء كاملة بالنسبة للجميع. وأضاف أنه ينبغي مكافحة العقبات التي تحول دون وصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق من أجل تنشيط الزراعة على الصعيد العالمي. وقال إنه يجب توفير الظروف اللازمة لوجود النظم الزراعية الوطنية على أساس مستدام. وذكر أن من الضروري لهذا نقل التكنولوجيا المناسبة إلى البلدان النامية من أجل زيادة العائد الزراعي وضمان الإمدادات الغذائية في الحاضر والمستقبل بالنسبة لسكان العالم المتزايدين. وأضاف أنه ينبغي دعم التعاون الدولي في مجال البحث العلمي وتقديم التعاون فيما يتعلق بالأمن الغذائي لجميع البلدان والمناطق النامية التي تحتاج إليه في حل أزمتها دون التسبب في مزيد من الضرر للموارد الطبيعية أو توسيع الهوة القائمة في مجال الزراعة. وأضاف أنه ينبغي تشجيع زيادة التكامل والاتساق فيما بين المنظمات

الدولية والإقليمية من أجل تجنب الازدواج وتعدد مبادرات الأمن الغذائي.

١٠ - وقال إنه يلزم الأخذ بنهج شامل بالنسبة للتنمية المستدامة يستند إلى تنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحماية البيئية. وقال إن الإجراءات التي تتخذ في هذا المجال لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأعضاء بالمجموعة التي تواجه مشاكل هامة نتيجة للأزمات الراهنة ولآثار تغير المناخ؛ وذكر أن هذه الآثار يمكن أن تكون مدمرة إذا لم تتخذ التدابير الكافية. وأضاف أن المجموعة، لهذا، تناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأشار، أخيرا، إلى استعداد المجموعة لإجراء مناقشات مع المجموعات الأخرى أو الأفراد من أجل تحديد المسائل محل الاهتمام المشترك التي يمكن تشجيعها في مختلف آليات التفاوض.

١١ - **السيدة موسى** (ناورو): تكلمت نيابة عن الدول النامية الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وميكرونيزيا (دول ميكرونيزيا الموحدة)، وبلدها. وذكرت أن أعمال اللجنة الثانية ذات أهمية بالغة بالنسبة لهذه الدول لأنها تواجه جوانب ضعف هامة تمنعها من تحقيق التنمية المستدامة كما اعترف بذلك المجتمع الدولي.

١٢ - وذكرت أن حطة عمل برنادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل وتوافق آراء مونتيري وإعلان الألفية تقوم كلها بدور هام في مساعدة هذه الدول في التغلب على جوانب الضعف بها؛ على أن التدابير الخاصة المتخذة لتحقيق أهداف هذه الاتفاقات ما زالت غير كافية بسبب نقص الموارد التقنية والمالية والبشرية الذي زادت من حدته الأزمة الاقتصادية العالمية. وأضافت أن التقدم العام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما زال بطيئا جد وأن ذلك يرجع جزئيا إلى عدم كفاية المساعدة التي يقدمها المانحون. وذكرت أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت قاصرة إلى حد مؤسف عن الهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وقالت إنه لا ينبغي للأزمة الاقتصادية العالمية أن تمنع البلدان المتقدمة النمو من تقديم المساعدة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأضافت أنه يلزم على وجه السرعة إصلاح الهيكل المالي العالمي لأن ذلك يقطع شوطا طويلا نحو تعزيز الاقتصاد العالمي وحماية الفقراء والضعفاء.

١٣ - وقالت إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز وجودها في المنطقة بفتح مكاتب في كل من الدول الأعضاء الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لتتيح لها الاتصال الكامل بوكالات الأمم المتحدة والانتفاع بخدماتها. وأضافت أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل في تعاون وثيق مع الحكومات الوطنية ومع المنظمات الإقليمية لجمع البيانات والإحصاءات الدقيقة التي تتيح لهذه البلدان رصد ما تحققه من تقدم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

١٤ - وقالت إن تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر هما الأكثر إلحاحا بين مسائل الأمن التي تواجه منطقة المحيط الهادئ. وأضافت أن عشرات الآلاف من الناس يواجهون التشرد في العقود القادمة وأن التنمية المستدامة في المنطقة تتعرض للتقويض. وذكرت أن قدرة الجزر على توفير سبل العيش الضرورية لسكانها تتعرض للتهديد وأن هؤلاء السكان لن يشعروا بأنهم آمنون حقا إلا إذا تم التصدي لأزمة المناخ على نحو فعال. وقالت إن الحماس المتجدد للاستجابة لتغير المناخ، الذي تم الإعراب عنه خلال المناقشة العامة بالجمعية العامة، أمر يستحق الترحيب، ولكن الكلام وحده لا يكفي. وأضافت أنه لكي يكون هناك أي أمل أمام الدول الجزرية

الصغيرة في المحيط الهادئ في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ينبغي أن يوفر الاتفاق الذي يتم التوصل في كوبنهاغن الحماية للأمم الأشد ضعفا وأن يتضمن العناصر الواردة في إعلان تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن تغير المناخ الصادر في عام ٢٠٠٩.

١٥ - وذكرت أن أحد العناصر الرئيسية في موقف هذه الدول هو ضرورة زيادة التمويل الجديد ونقل والتكنولوجيا للمساعدة في التخفيف والتكيف، علاوة على المساعدة الإنمائية المتفق عليها. وذكرت أن قلة السكان في كثير من الجزر وصغر حجم مشاريع التكيف بها يجعلها خارج معايير الأهلية التي توضع بالنسبة لكثير من فرص التمويل. وأضافت أن هذه البلدان تفتقر إلى القدرة البشرية على الوفاء بجميع الالتزامات. وقالت إن التعاون من جانب الأمم المتحدة وسائر الجهات المانحة لازم لوضع نموذج للمحيط الهادئ يتمثل في مجموعة من المبادئ التوجيهية لتمويل المشاريع يقرها ذوو الصلة من أصحاب المصلحة بحيث تساعد على تبسيط تمويل التكيف والتخفيف بالنسبة للمجتمعات الجزرية في المحيط الهادئ. وأضافت أن عجز المجتمع الدولي عن الوفاء بالالتزامات الحالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتعهد بتقديم المساعدة الضرورية للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ يقوض مشروعية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأضافت أن الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ تواجه عقبات يصعب التغلب عليها في تحقيق التنمية المستدامة، ولكنها على استعداد للقيام بكل ما هو لازم لتحقيق التقدم الحقيقي نحو التنمية المستدامة لشعوبها.

١٦ - **السيد غالفيز** (شيلي):قال إن أفقر الاقتصادات وأكثرها ضعفا لا تستطيع مواصلة انتظار وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المالية. وذكر أن شيلي على ثقة بأن منظومة الأمم المتحدة ستواصل دراسة المسألة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بمتابعة التعليقات التي أبديت خلال المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تسهم موضوعيا في الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في عام ٢٠١٠.

١٧ - وذكر أن مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ كان فرصة ممتازة للبلدان لكي تتبادل خبراتها على أعلى المستويات وتبعث برسالة واضحة عن الالتزام بالبيئة قبل انعقاد مؤتمر كوبنهاغن. وأضاف أن من المهم استغلال الإمكانيات الزراعية الهائلة للكرة الأرضية عن طريق التحرير الشامل للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية، باعتبار ذلك إحدى النتائج المتوقعة لجولة الدوحة، وعن طريق الاتفاقات التجارية الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٨ - وقال إن الربط الوثيق بين الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيعقد في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأعمال اللجنة الثانية هو مسألة هامة لأنه في الأسابيع القادمة سيكون على الوفود الصغيرة القادمة من البلدان النامية التي تعتبر أن التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين الجنوب أداة للتنمية الفعالة أن تنظر في المهمتين في وقت واحد.

١٩ - وذكر، أخيرا، أن وفده يوصي بأن تكون الأنشطة الموازية التي اقترحت خلال الدورة محل اهتمام حقيقي من جانب الوفود لتجنب إثقال جدول أعمال اللجنة بأنشطة لا لزوم لها. وأضاف أنه ينبغي أن يؤخذ التوزيع الجغرافي العادل في الاعتبار عند انتخاب المشاركين وأعضاء الأفرقة.

٢٠ - **السيد بوي تي غيانغ** (فييت نام): قال إن المجتمع الدولي يواجه تحديات صعبة في جميع مجالات التنمية بسبب

الهبوط الاقتصادي العالمي. وذكر أن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا ذات الاقتصادات الضعيفة، تواجه صعوبات متزايدة في تحقيق النمو العادل والتنمية العادلة. وذكر أن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد توقف أو تخلف عن المواعيد المقررة في كثير من الحالات. وأضاف أن التآزر بين المجتمع الدولي كله هو لهذا أمر لازم للتصدي للتحديات، وأنه ينبغي تعزيز الأمم المتحدة لتستطيع القيام بدور رئيسي في الاستجابة الشاملة للتحديات العالمية . وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالالتزامات الدولية وأن تعزز التعاون العالمي والشراكات العالمية. وأضاف أنه ينبغي للبلدان النامية أن تزيد جهودها من أجل تحسين الإدارة وتحسين استخدام الموارد التي أخذت تزداد ندرة. وقال إنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل المزيد في مساعدة البلدان النامية عن طريق تشجيع التجارة وتعبئة الموارد الإنمائية وإعادة جدولة الديون ونقل التكنولوجيا وتيسير المشاركة في الهيكل المالي الدولي من أجل بناء عالم أفضل.

٢١ - وقال إن فييت نام بذلت كل جهد ممكن من أجل التغلب على الأثر السلبي للأزمة العالمية على البلد، وخاصة في المناطق الريفية حيث يعيش ما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان. وذكر أنها اعتمدت سياسات وتدابير اقتصادية واسعة النطاق بينها عدة مجموعات من الحوافز للحد من التباطؤ الاقتصادي وتشجيع النمو وضمان الأمن الاجتماعي، وأنها عدلت سياستها لتكفل الخروج من الأزمة والسير على طريق التنمية المستدامة في المدى الطويل، وأن ذلك كله قد حقق نتاج ممتازة. على أنه أضاف أنه لا بد من الدعم الدولي والمساعدة الدولية من أجل تحقيق الانتعاش الكامل والتنمية المستدامة. وقال إن فييت نام على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى في جميع مراحل هذه العملية.

٢٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الاقتصاد العالمي قد ظهرت عليه بعض دلائل الانتعاش ولكن أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ما زال واضحا في كثير من البلدان النامية التي شهدت زيادة في الفقر وارتفاعا في معدلات البطالة وانخفاضا في الصادرات وفي الاستثمار الأجنبي المباشر وفي عائدات أبنائها العاملين بالخارج.

٢٣ - وقال إنه ينبغي المحافظة على الزخم الذي حققه مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية والبناء عليه. وذكر أنه لا ينبغي للأمم المتحدة أن تدخر أي وسع في إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي إصلاحا جذريا بما يلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك إصلاح مؤسسات نظام بريتون وودز، وزيادة تمثيل البلدان النامية، وإلغاء المشروطية السياسية التي تلحق بالقروض التي تمنحها هذه المؤسسات، ومشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الدولية.

٢٤ - وذكر أن الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧ حرم الاقتصادي السوري من موارد زراعية وبشرية ومائية ممتازة. وأضاف أن السلطة المحتلة تواصل إنهاك الموارد الطبيعية للجولان مما يحرم السوريين من حق الانتفاع بهذه الموارد، كما تواصل القيام بالممارسات غير المسؤولة التي تؤدي إلى تدهور خطير في البيئة. وناشد اللجنة أن توجه الاهتمام إلى الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاحتلال الأجنبي، وهي الآثار التي تم التسليم بها في تقارير وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة ٢٠٠١/٦٣. وقال إن أثر الاحتلال الأجنبي ازداد شدة بالنسبة للسكان الذين عانوا من الأزمة التي أثرت على جميع جوانب وجودهم الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي.

٢٥ - وقال إن البلدان النامية ما زالت تواجه عقبات بالنسبة لعضوية منظمة التجارة العالمية، وهي حقيقة تعوق جهودها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل مع

الاقتصاد العالمي. وأضاف أن بلده طلب رسميا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ ولكن هذا الطلب لم يوضع على جدول أعمال المنظمة، بسبب اعتراض عضو له تأثيره، وذلك على الرغم من إعادة تأكيد الطلب في عام ٢٠٠٤ والتدابير التي اتخذتها الحكومة السورية استعدادا للعضوية. وناشد اللجنة أن تؤكد من جديد على أهمية عدم تسييس عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو استخدامها كوسيلة لممارسة الضغط السياسي. وقال إن من الضروري تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٢ بشأن التجارة العالمية والتنمية، وهو القرار الذي يدعو إلى تيسير انضمام جميع البلدان النامية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

٢٦ - وقال إن التدابير الاقتصادية الثنائية التي فرضت على بعض البلدان النامية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو تقوض نظام التجارة العالمية وتعوق جهود البلدان النامية من أجل بناء اقتصاداتها والتصدي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت في عام ٢٠٠٤، انتهاكا لمبادئ التجارة الدولية والقانون الدولي، باتخاذ تدابير تجارية انفرادية ضد الجمهورية العربية السورية وهي تدابير ما زالت سارية. وقال إن وفده يدين أية دولة تتخذ أو تشجع على اتخاذ التدابير الانفرادية كإجراء قسري ضد دولة أخرى من أجل أن تفرض عليها حالة من الخضوع في ممارسة حقوقها السياسية، ودعا إلى الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٢ المعنون ''التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية''.

٢٧ - **السيد شلقم** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الحق في التنمية ينبغي أن يكون حقيقة ملموسة، ولكن الاستجابة للطلبات المتكررة من جانب كثير من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، من أجل دعم برامجها الإنمائية لم تكن على المستوى الذي يكفي لبلوغ أهدافها. وذكر أن هذه الطلبات نابعة من مطلب تاريخي في مواجهة البلدان المستعمرة بالتعويض عن الأضرار المادية والبشرية للاستعمار. وقال إن اعتراف المجتمع الدولي بهذا الحق سيسهم إسهاما كبيرا في تذليل الصعوبات الدولية والتغلب على الأزمات الدولية التي تؤدي إلى الهجرة غير المشروعة وإلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في كثير من مناطق العالم. وأضاف أنه وفده يتطلع إلى مؤتمر القمة الدولي الذي يعقد في عام ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - وذكر أن كثيرا من البلدان، وخاصة البلدان الفقيرة، تواجه أحيانا أزمات غذائية حادة تقضي على ملايين الناس بالدوران في حلقة من الجوع والفقر. وذكر أن السياسات الدولية التي انتهجت خلال العقدين الماضيين لم تتصد على وجه كاف للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتي زاد من حدتها ازدياد عدد السكان وتأثير تغير المناخ وانخفاض الناتج الزراعي وسوء توجيه رأس المال إلى المضاربة على أسعار المواد الغذائية. وقال إنه ينبغي تشجيع البلدان النامية على الاستثمار في الزراعة وينبغي للبلدان الغنية أن تتخلى عن سياسة حماية منتجاتها الزراعية. وذكر أن هذا من شأنه أن ييسر المنافسة وأن يمهد الطريق أمام البلدان النامية لزيادة منتجاتها الزراعية.

٢٩ - وذكر أن بلده يقوم بتنفيذ سياسات لزيادة إنتاج المواد الغذائية وأنه اشترك في الجهود المبذولة لتوفير الأمن الغذائي في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وأضاف أن بلده خصص مبلغ ٨ بلايين من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشاريع لإنتاج المواد الغذائية في عدد من بلدان الساحل والبلدان الصحراوية، وأن رئيس دولته قدم مبادرة لاحتواء أزمة الجوع في أفريقيا عن طريق الاكتفاء الذاتي واستخدام الآلات والتكنولوجيات الحديثة لإصلاح الأراضي في أفريقيا واستزراع مساحات شاسعة من الأراضي. وقال

إن بلده، إسهاما منه في هذا المشروع، قدم ٣٠٠ جرار زراعي إلى عدد من البلدان الأفريقية على سبيل التبرع، كما تبرع بكميات من الأسمدة والبذور ونظم حملة كبيرة لتطعيم الماشية في اثنتي عشرة دولة من الدول الأفريقية.

٣٠ - وقال إن بلده قدم الدعم للجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى اتفاق دولي شامل بشأن فترة الالتزام الثانية ببروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ بحيث يقوم هذا الاتفاق على المبدأ المتفق عليه في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وهو أن على جميع الدول مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة. وذكر أن شعوب البلدان الفقيرة أكثر تعرضا لمخاطر تغير المناخ وأنها أول من يعاني من غازات الدفيئة التي تنتجها البلدان المتقدمة. وأضاف أنه يتعين لهذا على البلدان الأخرى أن تدعم خطط التنمية وبرامجها في تلك البلدان وأن تشجع السياسات الوطنية الرامية إلى تخفيف أثر تغير المناخ، وخاصة بتوفير فرص المعرفة الفنية والتدريب وتيسير حصول هذه البلدان على التكنولوجيا. وقال إن الجهود المبذولة للحد من الانبعاثات ينبغي ألا تقتصر على البحوث المتعلقة بالطاقة المتجددة وأن تشمل أيضا تشجيع التكنولوجيا الحديثة في إنتاج الطاقة النظيفة من أنواع الوقود الأحفوري. وأعرب عن أمل وفده في أن تبدي جميع الأطراف المرونة اللازمة والإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق دولي شامل بشأن تغير المناخ في المؤتمر القادم الذي يعقد في كوبنهاغن.

٣١ - وقال إن الأزمة المالية الراهنة هي نتيجة للنظام النقدي والاقتصادي الدولي الذي تشكل على مدى ما يزيد على ٦٠ عاما والذي يقوم على مبادئ لا تتصف بالعدل. وأضاف أن البلدان النامية طلبت مرارا إجراء إصلاح جذري للمؤسسات المالية الدولية لضمان أن تكون هذه البلدان ممثلة تمثيلا قويا وأن تقوم بدور فعال داخل هذه المؤسسات في وضع السياسات النقدية الدولية ذات الوجهة الإنسانية والإنمائية. وقال إن سياسات مجموعة العشرين التي تستهدف تنشيط الاقتصاد العالمي قد اعتمدت في غياب البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة المالية والتي لم يكن لها دور في وقوعها. وأضاف أنه ينبغي توسيع مجموعة العشرين بحيث تشمل التكتلات الإقليمية التي تعبر عن شواغل الجميع. وذكر أن إعلان أديس أبابا بشأن الأزمة المالية الدولية تم الإعراب فيه عن الأسف لنقص تمثيل أفريقيا في مجموعة العشرين. وأضاف أن كثيرا من بلدان أفريقيا، ومنها بلده، تعتمد على تصدير سلعة واحدة وأنها تتأثر تأثرا شديدا بتقلبات الأسعار الناجمة عن الأزمة المالية؛ وأن قدرة هذه البلدان على تمويل برامج التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي قدرة معوقة لهذا السبب. وذكر أن زيادة الهجرة غير المشروعة الناجمة عن الأزمة تسبب مشاكل لبلدان العبور وبلدان المقصد. وقال إنه ينبغي تشجيع تنمية القطاعات المنتجة في بلدان المنشأ بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة التي توفر الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للعاطلين.

٣٢ - وقال إن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيكون خطوة هامة نحو الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية والموارد البشرية. وأضاف أن تنفيذ توصيات مؤتمرات القمة التي عقدتها بلدان الجنوب سيؤدي إلى تحسين أدائها الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة بها. وقال إن وفده يرحب، في هذا الصدد، بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيعقد قربا في كينيا.

٣٣ - واختتم كلمته مكررا الإعراب عن التزام بلده بالتنمية المستدامة لتلبية الاحتياجات الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وذكر أن الجماهيرية العربية الليبية حريصة على مواصلة تعزيز اقتصادها الوطني وتحسين أدائه في مختلف المجالات وعلى تشجيع المشاركة الأجنبية في المشاريع الإنتاجية والمشاريع ذات الوجهة الخدمية. وأضاف أن بلده يتطلع أيضا إلى المشاركة

النشطة في التجارة العالمية ويسعى للحصول على تأييد جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية لجهوده الرامية إلى أن يصبح عضوا في تلك المنظمة.

٣٤ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إن الأزمة المالية الراهنة، التي لم ينج منها أي بلد، كانت تذكرة قوية بترابط العالم وبالحاجة الملحة إلى الأخذ بنهج متسق متعدد الأطراف في التصدي لما ترتب عليها من نتائج. وذكر أن القرارات والمبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والتدابير التي اقترحتها مجموعة العشرين ترد فيها حلول تساعد في التغلب على الأزمة. على أنه أضاف أنه وإن كانت آثار الأزمة المالية على البلدان المتقدمة النمو قد بدأت في الانحسار فإن آثارها على الاقتصادات النامية لم تنحسر بعد وخاصة فيما يتعلق بأزمة الغذاء وبالعقبات التي تواجه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن حجم رأس المال الذي تمت تعبئته بعد الأزمة الاقتصادية أوضح أن الموارد المالية اللازمة لكسب الحرب ضد الجوع موجودة بالفعل ولكنها لم تكن في متناول البلدان الفقيرة التي يعيش فيها هؤلاء الجياع.

٣٥ - وقال إن هذه البلدان قامت على الرغم من ذلك باتخاذ تدابير للحد من آثار الأزمنة، منها على سبيل المثال ما قامت به السنغال من تقديم الإعانات المباشرة وغير المباشرة على نطاق واسع للحد من أثر الزيادات غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية والنفط. وأضاف أن بلده شرع في عام ٢٠٠٨ في تنفيذ برنامج للحد من الاعتماد على واردات الأغذية وذلك بزيادة الإنتاج الوطني من الأرز والبقول. وقال إن الثورة الريفية أريد به أيضا تحويل الزراعة إلى زراعة آلية لتعزيز الاقتصاد والتركيز على إنشاء جمعيات المزارعين والمصارف الريفية كأدوات لتعزيز القدرات وتمويل الأنشطة. وذكر أن البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا الذي وضعته الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هو وسيلة أخرى للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر وزيادة فرص التصدير. على أنه أضاف أن الحلول اللازمة لمواجهة الأزمات الراهنة تحتاج بوضوح إلى موارد أكبر بكثير مما تستطيع البلدان الأفريقية توفيره في إطار المبادرات الوطنية والإقليمية. وذكر أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠٠٩ يتوقف، لهذا السبب، على توافر الموارد الكافية وإمكانية الحصول عليها.

٣٦ - وقال إن مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا بشأن تغير المناخ قد انتهى إلى رسالة سياسية قوية تأمل السنغال في أن تتكرر في كوبنهاغن. وقال إن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة مسألة عاجلة وأن أفريقيا على استعداد للإسهام في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق الاتفاق الأخضر العالمي الجديد بشرط ألا يضر ذلك بالتنمية الاقتصادية فيها. وأضاف أن أفريقيا، لهذا، بحاجة إلى الوسائل التي تكفل لا تنمية كل بلد فحسب بل تكفل أيضا اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ. وقال إنه قد اتخذت بالفعل عدة مبادرات، منها مبادرة السور الأخضر العظيم، وهو شريط أخضر من الأشجار يمتد من داكار إلى جيبوتي ويحقق عند الانتهاء منه فائدة الكرة الأرضية كلها. على أنه أضاف أنه مهما تتخذ من إجراءات من جانب البلدان النامية فإنه ما لم يكن هناك التزام واضح من جانب البلدان المتقدمة النمو بتوفير الموارد الكافية على أساس غير تمييزي فإن ثمة خطرا كبيرا من عدم نجاح الجهود التي تبذل في كوبنهاغن من أجل التوصل إلى نظام لما بعد كيوتو يكون مقبولا ومتسما بالفعالية.

٣٧ - وذكر، أخيرا، أنه لا بد من تنفيذ الالتزامات العالمية الأخرى التي هي في صالح التنمية من أجل مساعدة الجهود التي تبذلها أفقر البلدان وأكثرها ضعفا من أجل التغلب على الفقر. وأضاف أن ذلك يشمل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدة والتمويل، ولكنه يشمل أيضا التجارة الدولية

العادلة المتحررة من الإعانات الزراعية ومن الحمائية التي لعبت دورا كبيرا في تدمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية في أفريقيا.

٣٨ - **السيد بن مهدي** (الجزائر): قال إن الأزمة المالية الدولية الراهنة وضعف أسواق السلع الزراعية والمشاكل الناجمة عن تغير المناخ تطرح تحديات صعبة على البلدان النامية على وجه الخصوص، وخاصة البلدان النامية في أفريقيا، مما يضر ضررا بالغا بتقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن تحقيق هذه الأهداف وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية يجب أن تظل له الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة.

٣٩ - وقال إن وفده يرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. وذكر أنه ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة، وخاصة فيما يتعلق بالإدارة العالمية للمالية الدولية والتجارة الدولية والتنمية المستدامة، وأنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن توفر التمويل الطويل الأجل والقصير الأجل مع التركيز على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع نظاما نقديا وماليا دوليا ذا وجهة إنمائية بحيث يتصف بالشمول والشفافية والتنظيم.

٤٠ - وقال إن وفده يأمل في أن تكون الإرادة السياسية للدول الأعضاء التي تبدت في مؤتمر القمة المتعلق بتغير المناخ مؤدية إلى اتفاق عادل في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تعقد في كوبنهاغن بما يحقق فائدة المجتمع الدولي كله. وذكر أن المفاوضات التي تجرى في هذا الصدد يجب إجراؤها مع الامتثال التام لمبادئ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وأضاف أنه ينبغي أيضا أن تذكر بوضوح في الاتفاق توقعات البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا. وذكر أن تحديات القضاء على الفقر يزيد حدتها تغير المناخ وأن هذه المسائل يجب التصدي لها في وقت واحد. وأضاف أنه يتعين اتخاذ إجراءات أقوى لمساعدة أعضاء المجتمع الأشد فقرا والأكثر ضعفا وكذلك المناطق المتأثرة بالجفاف والفيضانات وتدهور التربة والتصحر.

٤١ - وقال إن تدابير القضاء على الفقر المدقع وضمان التنمية المستدامة ضرورية عند التصدي لانعدام الأمن الغذائي. وذكر في هذا الصدد أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي ستعقده منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بروما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ يجب أن يقوم بوضع آليات وطنية ودولية أكثر اتساقا وفعالية لضمان الأمن الغذائي.

٤٢ - واختتم كلمته قائلا إن بلدة يعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة في الظروف العالمية الراهنة. وأضاف أن هذا التعاون ينبغي أن يسترشد فيه بالمبادئ القائمة على التضامن.

٤٣ - **السيد ويب** (الولايات المتحدة الأمريكية): حث اللجنة على أن تسعى إلى توافق الآراء والتعاون وإلى تعزيز دورها البناء فيما يتعلق بالمسائل الحالية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة كما وردت في جدول أعمالها.

٤٤ - وقال إن هناك بلدانا كثيرة ما زالت تعاني من الآثار الممتدة للأزمة المالية والاقتصادية. وذكر أنه على الرغم من أن كثيرا من البلدان اتخذت إجراءات سريعة وحاسمة لتحقيق استقرار الاقتصاد العالمي والتصدي للأسباب الجذرية للأزمة وتهيئة نفسها للنمو المتجدد فإن من المهم الاحتفاظ باليقظة لضمان العودة إلى النمو العالمي. وأضاف أنه يجب على وجه

الخصوص ألا يغيب عن البال أثر الأزمة على أفقر البلدان وأكثرها ضعفا.

٤٥ - وذكر أن مجموعة العشرين وافقت في قمة بيتسبيرغ التي عقدت في عام ٢٠٠٩ على الاستمرار في خطط التنشيط الوطنية إلى أن يعود النمو؛ واعتمدت إطارا للنمو القوي المستدام المتوازن؛ وتعهدت باتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح النظم المالية الوطنية والدولية، والتخلص تدريجيا من إعانات الوقود الأحفوري، واتخاذ خطوات لإصلاح نظام التعاون الاقتصادي العالمي والإدارة الاقتصادية العالمية. وأضاف أن وفده يتطلع إلى مناقشة مستفيضة لهذه المسائل في اللجنة وفي الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالتمويل من أجل التنمية الذي سيجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٤٦ - وقال إن مجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات والعمليات الاقتصادية المتعددة الأطراف يجب أن تعمل في شراكة وأن تكمل بعضها بعضا بجوانب القوة والمزايا النسبية في كل منها والجمع بين القيادة القادرة الفعالة والمبادرة من ناحية وبناء توافق الآراء العالمي المستمر من ناحية أخرى. وأضاف أن الأمم المتحدة، بتمثيلها الواسع وخبرتها الطويلة في التعامل مع البلدان ذات الأوضاع الخاصة، واللجنة الثانية، بتركيزها على منظور التنمية، تستطيعان القيام بدور كبير في المناقشات. وأضاف أن المداولات ينبغي أن تركز أولا وقبل كل شيء على الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز التنمية في مواجهة التحديات العالمية المتعددة.

٤٧ - وذكر أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بإنشاء كيان جديد بالأمم المتحدة للمسائل الجنسانية يدل على وجود مستوى جديد من الاعتراف العالمي بالدور الحيوي للمرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز السلم والأمن. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تعبر بشكل منتظم عن المنظورات الجنسانية في قراراتها كما ينبغي الإسراع بإنشاء الكيان الجديد وتشكيله بحيث يكفل الفعالية وتتولاه قيادة قوية.

٤٨ - وفيما يتعلق بالتحدي الكبير المتمثل في تغير المناخ، ذكر أن الدول الأعضاء تدين لمواطنيها وأجيالها المقبلة بدعمها التام للجهود التي يبذلها المتفاوضون في كوبنهاغن من أجل إعداد اتفاق عالمي بشأن المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٤٩ - وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، شدد على الدور الهام لأمن الفضاء الحاسوبي في تعزيز وحماية التنمية الاقتصادية.

٥٠ - وذكر، أخيرا، أن وفده يتطلع إلى وضع أساس راسخ خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بالنسبة للجلسة العامة رفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ لتشجيع التقدم السريع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن البلدان النامية، التي لم يكن لها دور في حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية، تتحمل الجانب الأكبر من آثارها ولا تتوافر لديها الموارد الكافية التي تنقذ بها اقتصاداتها. وذكر أنه نتيجة لزيادة الترابط المالي والاقتصادي، وبغض النظر عن الجهود التي تبذل على الصعيدين الوطني والدولي لمساعدة البلدان النامية، فإن هذه البلدان وخاصة البلدان الأشد فقرا بينها، تزداد تعرضا للتقلبات الخارجية.

٥٢ - وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية أتاح فرصة لزيادة قدرة البلدان النامية على استعادة قوتها في مواجهة الصدمات الخارجية. وأعرب عن أمله في أن يؤدي إنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر وفريق الخبراء المخصص المعني بالأزمة المالية

والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية إلى الإقلال من ضعف البلدان النامية إزاء الصعوبات الاقتصادية والمالية.

٥٣ - وقال إن وفده يحث مرة أخرى البلدان المتقدمة النمو على وضع جداول زمنية لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ لمساعدة هذه البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مواعيدها.

٥٤ - وقال إن للأمم المتحدة دورا حيويا تقوم به في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، على أساس الاعتراف بالملكية الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وضمان التنفيذ الكامل للأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها.

٥٥ - وقال إنه ينبغي للجلسة العامة رفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن تحصر الفجوات الموجودة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف وتحديد الإجراءات اللازمة - بما فيها تعزيز التعاون الدولي - تحقيق هذه الأهداف مرة أخرى على مساره الصحيح والمحافظة على زخمه. وأضاف أنه ينبغي تخصيص الموارد المالية والتقنية الكافية بالنسبة للأهداف التي تخلف تحقيقها أكثر من سواها.

٥٦ - وقال إنه لا يحق لأي بلد أو مجموعة من البلدان، مهما كبرت أو عظمت قوتها، أن تصدر التكليفات وتحدد المهام للمؤسسات الدولية ذات العضوية الأوسع. وأضاف أن مسلك مجموعة العشرين في هذا الصدد مسلك غير مقبول. وقال إن البلدان التي ليست أعضاء في هذه النوادي الخاصة ليست ملزمة بالامتثال لقراراتها. وكرر مناشدة وفده للأمم المتحدة بأن تتصدى بنفسها لمشكلة التفاوت الهيكلي المستمر في العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة انعدام التقدم الكافي نحو تعزيز مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية النقدية الدولية وهو أمر غير مقبول.

٥٧ - وقال إنه نظرا لأهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يعتبر مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، يأمل وفده في أن يتحقق النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٥٨ - وقال إن وفده أحاط علما بالتقدم الذي تحقق حتى الآن في المداولات المتعلقة بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويتطلع إلى تحقيق الاتساق الشامل المتوازن والحقيقي الذي يمكن الأمم المتحدة من النهوض بولاياتها على نحو فعال في جميع المجالات الرئيسية التي تهم الجمعية العامة.

٥٩ - وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، قال إن القضاء على الفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة وغير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف عامة وشروط أساسية للتنمية المستدامة. وذكر أنه لا بد من تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وهي أمور مترابطة ودعائم تعزز بعضها بعضا للتنمية المستدامة.

٦٠ - وذكر أنه كان لا بد من التصدي لمسألة تغير المناخ في إطار التنمية المستدامة والالتزام بالمبادئ المتفق عليها دوليا، بما فيها مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وذكر أن البلدان الصناعية، وخاصة أكثر البلدان نموا بينها، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن انبعاثات غاز الدفيئة وينبغي أن تقوم بالدور القيادي في التخفيف من أثرها. وأضاف أنه يلزم القضاء على جميع العقبات التي تحول دون نقل تكنولوجيات تغير المناخ إلى البلدان النامية.

٦١ - وقال إنه ينبغي التصدي لاحتياجات البلدان النامية في العناصر الرئيسية الأربعة من خطة عمل بالي، وهي الهجرة

والتكيف والتمويل والتكنولوجيا، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أي اتفاق لما بعد كيوتو وينبغي المحافظة على حق هذه البلدان في الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية والتمويل من أجل تمكينها من حماية قابليتها للاستمرار إيكولوجيا ومن أجل رخائها الاجتماعي - الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف القضاء على الفقر.

٦٢ - وقال إنه يلزم أيضا بذل جهود مساوية للتصدي للمسائل البيئية الأخرى مثل إزالة الغابات والتصحر وفقدا التنوع البيولوجي، التي تهدد مصادر عيش بلايين البشر.

٦٣ - وقال إنه في السنوات الأخيرة ألحقت عواصف الأتربة والعواصف الرملية أضرارا اجتماعية - اقتصادية بالغة في النصف الغربي من بلده. وأضاف أن من الضروري الأخذ بنهج إقليمي في التصدي لآثار التدهور البيئي، وقال إن إيران على استعداد للدخول في ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف لتحديد الأسباب الجذرية والقضاء عليها على نحو جماعي منسق وتعاوني تشترك فيه جميع البلدان المضارة والمؤسسات الدولية ذات الصلة.

٦٤ - **السيد بن تورا** (إسرائيل): قال إنه يلزم القيام بعمل جماعي جريء للتغلب على التهديد العالمي لتغير المناخ. وذكر أن بلده ملتزم بتحقيق الأهداف المذكورة في الإعلان الذي تم اعتماده في مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ. وقال إن بلده، بوصفه طرفا ملتزما في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية ومفاوضات ما بعد عام ٢٠١٢، يأمل في أن يتحقق تقدم كبير في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر أطراف الاتفاقية. وأضاف أن أي نظام لتغير المناخ في المستقبل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وينبغي لجميع البلدان أن تلتزم به وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

٦٥ - وقال إنه يجب في الحلول التي توضع للأزمة المالية والاقتصادية أن توجه عناية خاصة إلى أثرها السلبي على أكثر السكان ضعفا. وذكر أنه يتعين اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة للحد من الأثر السلبي للأزمة على الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أنه من أجل ذلك ستقوم إسرائيل في شراكة مع مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، باستضافة مؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن الآثار المالية للأزمة الراهنة بالنسبة للمرأة.

٦٦ - وقال إن مسألة الأمن الغذائي ما زالت مبعث قلق حقيقي. وذكر أن وفده يعتزم تقديم مشروع قرار بشأن التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية تناشد فيه الدول الأعضاء استحداث واستخدام تكنولوجيات زراعية مستدامة كوسيلة لمكافحة الفقر والجوع وضمان الإنتاج الأفضل واستخدام الأرض على نحو أسلم. وأضاف أن مشروع القرار سيبني على قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦٢ الذي كان من دواعي سرور وفده أنه شارك في وضع صيغته واشتراك في تقديمه، وحث على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع.

٦٧ - وقال إن إسرائيل اتخذت خطوات هامة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة عن طريق تعاونها مع البلدان النامية. وذكر أن هذه الجهود تشمل تقديم المساعدة إلى أفريقيا وفقا للمبادئ التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك عن طريق الوكالة لوطنية للتعاون الإنمائي الدولي، ومركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية. وأضاف أنه سيعقد في إسرائيل في عام ٢٠١٠

المؤتمر الدولي الثالث المعني بالأراضي الجافة والصحارى والتصحر: الطريق إلى الإصلاح.

٦٨ - وفيما يتعلق بالصحة ونمو السكان، ذكر أن بلده يتطلع إلى رئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجنة السكان والتنمية. وقال إن هناك مسائل صحية كثيرة تتنافس على الموارد وأن من المهم التركيز على المسائل الأكثر شمولا التي يكون الأثر عليها أعظم مثل الالتهاب الرئوي.

٦٩ - وقال إن التمكين للمرأة يرتبط ارتباطا لا انفصام له بجميع المسائل التي تتناولها اللجنة. وذكر أن المرأة تتحمل أعباء ثقيلة عند وقوع الكوارث والأزمات التي تنجم عن عجز الحكومات. وأضاف أنه يجب على اللجنة أن تكثف جهودها من أجل ضمان أن تتاح للفتيات والنساء نفس الفرص المتاحة للأولاد والرجال.

٧٠ - **السيد علي** (ماليزيا): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على تحديد دورها في الجهود المبذولة لتحسين الاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بوضع إطار النمو القوي المستدام والمتوازن الذي تم اعتماده في اجتماع القمة الأخير لمجموعة العشرين وعلاقته بهيكل الإدارة العالمية الذي أخذ في الظهور.

٧١ - وقال إن المسألة الرئيسية هي كيفية التصدي للاختلالات الموجودة في الاقتصاد العالمي، وخاصة اضطرابات العرض التي تتسبب فيها الأزمات والنمط العالمي للطلب. وذكر أن كثيرا من البلدان النامية استثمرت الكثير في نموذج يحركه التصدير وأن ما يقع من تغيرات سيؤدي إلى اختلالات وإلى تكاليف عالية للتكيف الاجتماعي. وأضاف أنه لم يخصص بعد الوقت الكافي لتدابير التكيف. وقال إن الأمم المتحدة، بما لها من خبرة تحليلية وتنفيذية كبيرة، مهيأة على وجه الخصوص للتصدي لهذه المسائل.

٧٢ - وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة عند النظر في الإطار الجديد للنمو القوي المستدام والمتوازن أن تدافع عن وجهة النظر القائلة بأن النمو العالمي والتقدم الاجتماعي سلعتان عامتان عالميتان؛ وأن تكون أفكارا واضحة عن عناصر الإطار؛ وأن تحسن على وجه أفضل استخدام قدرة المنظمة التي لا مثيل لها على التنبؤ بالاتجاهات في المديين المتوسط والطويل؛ وأن توصي، استنادا إلى أفضل الممارسات في العالم، بأفضل السبل للإقلال إلى أدنى حد من تكاليف التكيف.

٧٣ - وقال إن مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في بيتسبيرغ اعتبر مجموعة العشرين المحفل الأول للمشاركين بالنسبة لتعاونهم الاقتصادي الدولي. وذكر أن مجموعة العشرين وإن تكن أكثر تمثيلا بكثير من مجموعة الثمانية فإنه ما زالت هناك أسئلة فيما يتعلق بما إذا كانت حقا ممثلة وشاملة. وأضاف أن التحدي الذي يواجه عملية مجموعة العشرين هو كيفية جعلها أكثر شرعية وأكثر فعالية.

٧٤ - ولدى تناول سبل تحقيق أقصى قدر من التعاون داخل مجموعة العشرين، قال إنه يتعين على المجموعة أن تنظر في وقت واحد في كيفية تحسين صلاتها بالمجتمع الدولي الأوسع. وأضاف أن المجموعة تستطيع أن تنفذ عمل الأمم المتحدة، وذلك، مثلا، بجعل رئيس قمتها يتحدث أمام الاجتماعات ذات الصلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن مجموعة العشرين كثيرا ما تطلب إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بل والأمم المتحدة القيام بتدابير معينة وأن ثمة أسئلة تظهر فيما يتعلق بهياكل إدارة هذه الهيئات وصلاحيات أعضائها.

٧٥ - **السيد أونغولا** (زامبيا): قال إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كان لها تأثير شديد على البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وخاصة التي تعتمد على

صادرات السلع الأولية. وذكر أن اقتصاد زامبيا تأثر تأثرا شديدا بالانخفاض الحاد في أسعار النحاس، لأن استخراج النحاس يمثل ما يقرب من ٧٠ في المائة من صادرات البلد ويعمل به ما يقرب من ١٠ في المائة من مجموع العاملين النظاميين. وقال إن هذه المشكلة، مع التباطؤ في القطاعات الأخرى، أثرت تأثيرا سلبيا على إيرادات الحكومة ونفقاتها حتى في القطاعات الاجتماعية الحرجة مثل الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية. وذكر أن بلده كان قبل وقوع الأزمة في طريقه إلى إنجاز جميع الأهداف الإنمائية للألفية ما عدا الهدف المتعلق بالبيئة. وأضاف أنه بدون المساعدة من المجتمع الدولي فإن زامبيا قد لا تحقق إلا هدفا واحدا من هذه الأهداف.

٧٦ - وقال إن ارتفاع تكاليف النقل بسبب وضع زامبيا كبلد غير ساحلي قد زاد الأمور سوءا. وذكر أن زامبيا استجابت لهذا الوضع بعدد من تدابير السياسات منها تنويع الاقتصاد وعن طريق تطوير الزراعة والسياحة والصناعة التحويلية، عن طريق تحسين بيئة العمل التجاري. على أنه أضاف أنه لا بد من استجابة عالمية منسقة. وذكر في هذا الصدد أن وفده يرحب بقيادة الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها على التنمية. وأضاف أن وفده، باعتباره ميسرا مشاركا، مع النرويج، للفريق العامل المخصص الذي سيتابع المسائل التي تتناولها الوثيقة الختامية للمؤتمر، يتعهد بأن يقوم بدوره على نحو فعال ويطلب المشورة والاقتراحات من الدول الأعضاء.

٧٧ - وقال إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ما زالت أنسب محفل للمفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ وأنه لا بد من توجيه الجهود الدولية المبذولة للتصدي لتغير المناخ وتنسيقها من خلالها. وأضاف أن زامبيا تتوقع أن يتوصل مؤتمر أطراف الاتفاقية إلى اتفاق في كوبنهاغن يوفر الدعم الواسع الكبير والذي يمكن التنبؤ به في تنفيذ وتعزيز برنامج العمل الدولي بشأن تنفيذ تدابير التكيف التي تحددت في صك ملزم قانونا في إطار الاتفاقية.

٧٨ - وفيما يتعلق بتخفيف أثر انبعاثات غازات الدفيئة، قال إنه ينبغي اعتماد آلية للتقاسم العادل للأعباء تلتزم فيها البلدان المتقدمة النمو بتخفيضات ملزمة قانونا للانبعاثات وتقوم في إطارها البلدان النامية باتخاذ إجراءات ذات معنى تكفل الابتعاد إلى حد كبير عن ممارسات الماضي.

٧٩ - وقال إن وضع التنمية المستدامة على جدول أعمال اللجنة يتطلب توجيه الوقت الكافي لإجراء مناقشات جادة لجميع المسائل المتصلة بالفقر والتجارة والتمويل والشراكات وغيرها. وذكر أن وفده يرحب بوضع بند بشأن تنمية الزراعة والأمن الغذائي ويأمل في أن يؤدي إدراج هذا البند إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة في مجال الزراعة وأن يؤدي إلى فوائد حقيقية بالنسبة للبلدان النامية.

٨٠ - **السيد الكليب** (الكويت): حث على إجراء مزيد من المناقشات لأسباب الأزمة المالية العالمية الأخيرة ولسبل تجنب وقوع أزمات مماثلة في المستقبل. وذكر أن القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عقد في الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تستهدف تحقيق الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة. وشدد على التزام بلده بالوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٨١ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، ذكر أن بلده يعلق آمالا كبيرة على مؤتمر كوبنهاغن ويحث الدول على أن تعمل معا لتحقيق نتائج إيجابية. وذكر في هذا الصدد أن الكويت تعهدت بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات

المتحدة في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة البلدان المصدرة للنفط من أجل البحوث المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ.

٨٢ - وذكر أنه ينبغي للجنة أن توجه عناية كافية للمسائل المتصلة بالفقر والجوع وأن تبحث عن حلول عملية بالنسبة لتخفيف معاناة الفقراء. وأضاف أنه ينبغي للجنة أيضا أن توجه عناية مماثلة إلى مسألة السيادة الكاملة والدائمة لشعب فلسطين على أرضه بما فيها القدس الشرقية وإلى مسألة تحقيق سيادة الشعب العربي في الجولان السوري المحتل على موارده الطبيعية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٥ مساء.